

مقابلة

غاصب مختار

مشكلات التعليم في القطاعين العام والخاص بلا حلول
وزير التربية: 200 ألف فرصة عمل لأكثر من مليون طالب

شهد الملف التربوي خلال السنوات الماضية مشكلات عدة تضرر منها الطلاب والاهالي، من بينها لجوء وزارة التربية الى منح الطلاب افادات نجاح للشهادات الرسمية نتيجة انقطاع المعلمين عن تصحيح المسابقات بسبب عدم تلبية مطالبهم، عدا عن مشكلة ارتفاع اقساط المدارس الخاصة

رغم مرور أكثر من خمس سنوات، لم يجد المسؤولون المعنيون حلولاً جذرية للمشكلة التي يعاني منها القطاع التربوي، فشهدت الاعوام الفائتة اضرابات وتحركات مطلبية للاساتذة والطلاب واهاليهم في ظل ارتفاع الاقساط بنسب عالية، عدا عن مشكلة عدم تعيين الاساتذة المتقاعدين الناجحين في امتحانات مجلس الخدمة المدنية. لم تشفع سلسلة الرتب والرواتب التي اقرت العام الماضي في الحد من هذه التحركات. اذ لا يزال المعلمون يطالبون بزيادة على الرواتب بما يعادل ست درجات.

للدلالة على اهمية ملف التربية والتعليم وتأثيره البنوي على لبنان واقتصاده، تكفي معرفة ان القطاع يضم مليوناً و200 الف تلميذ وطالب مدرسي وجامعي، فيما لا يتجاوز عدد فرص العمل في القطاعين العام والخاص 200 الف، ما يحتم السرعة في معالجة المشكلات المستعصية.

وزير التربية والتعليم العالي مروان حمادة قدم اقتراحات عدة لمعالجة بعض المشكلات القائمة، بعضها نجح كلياً وبعضها جزئياً. لكن لا يزال هناك ربط نزاع بين الوزارة والحكومة من جهة، وبين المعلمين والمدارس الخاصة من جهة ثانية. المفيد في الامر، ان المطالب فتحت ابواباً للحوار المستدام كانت موصدة بين اطراف الازمة، ما ادى الى حلحلة بعض الملفات والتمهيد لحل اخرى، لاسيما ان وزارة التربية تكب على معالجة هذه المشكلات التي ادت الى ضغوط كبيرة حالت دون بت الحلول سريعاً. وجاءت مشكلة النازحين السوريين لتزيد من الضغوط والاعباء على القطاع التعليمي الرسمي في كل مراحل.

"الامن العام" استمعت من الوزير حمادة

الى ابرز ما يعاينه القطاع التربوي والتعليمي من مشكلات، دفعته الى وصف وزارته بانها "وزارة اشغال شاقة وليست وزارة تربية". حتى انه اعتكف عن حضور جلسات مجلس الوزراء بسبب التأخر في بحث الملف التربوي بأكمله في جلسة خاصة.

■ ينقسم الملف التربوي الى اقسام عدة. لنبدأ بمشكلات وزارة التربية ادارياً ووظيفياً؟
□ ملك وزارة التربية موضوع منذ خمسينات القرن الماضي. لذا هناك نقص هائل حالياً في كادر الوزارة التي كبرت وتضخمت، فيما عدد الموظفين حالياً اقل بكثير مما يجب ان يكون عليه. حتى لو كان ملاكها كاملاً، فهو لم يعد يكفي نظراً الى دخول وظائف جديدة وانواع عمل جديدة حديثة، عدا عن زيادة عدد المدارس الرسمية بشكل كبير ايضاً. لذا نستعين حالياً بعدد كبير من المعلمين المتخصصين، ومجلس الخدمة المدنية للتوظيف، لكنه لا يوفر العدد الكافي من الاداريين اللازمين في الفئات الاولى والثانية والثالثة، ويحصل تأخير كبير في تلبية طلباتنا. لولا الاستعانة بالمعلمين والاساتذة المتقاعدين لحصل عجز كبير، خاصة مع وجود برامج للوزارة تقوم بها بالتعاون مع المنظمات الدولية، وعلى الرغم من وجود لمرکزية ادارية في الوزارة من خلال المناطق التربوية في المحافظات ولها صلاحيات. لكن هذه المناطق تحتاج الى زيادة عدد الكادر العامل فيها مع نشوء وظائف جديدة لاسيما في اختصاص المعلوماتية، وثمة ضغط كبير عليها لانها تقوم بالكثير من الاعمال نيابة عن الوزارة. القطاع كبير جدا ويعد بمئات الالاف بين موظفين ومعلمين وطلاب. اشير هنا الى ان في

المديرية العامة للتعليم العالي مثلاً، لا يوجد الا المدير العام ويعاونه بعض المعلمين، علماً انها مديريةية تعنى بكل الجامعات ومعاهد التعليم الخاص في لبنان.

■ ما هو عدد الموظفين الذي تحتاج اليه الوزارة حالياً؟

□ لا نستطيع ان نحدد بدقة قبل التأكد من عدد الشواغر في الملاك القديم. جرت محاولات عدة قبل اعوام بالتعاون مع المنظمات الدولية، ووضعت نماذج لهيكلية جديدة للوزارة. لكن لم يصل اي نموذج منها الى مجلس النواب في صيغة مشروع قانون، لان تعديل الملاك يحتاج اجرتة شركة المانية كان يضم مواقع وانواع عمل جديدة، لكنها لم تصل الى مركز القرار. وزارة التربية توازي جيشاً كاملاً. هي الثانية من حيث العديد بعد الجيش والقوى الامنية. ازداد علينا في السنوات الماضية ضغط مشكلة النازحين السوريين ومتطلباتهم بعدما اصبح عدد التلامذة السوريين يفوق عدد التلامذة اللبنانيين في المدارس الرسمية، وهؤلاء لهم بنية ادارية خاصة، ويستهلكون مباني المدارس وتجهيزاتها وكل شيء فيها حتى حنفيات المياه والمراحيض. هذا الامر يفرض علينا ضغطاً كبيراً. لكن مسؤولية التلامذة النازحين اخلاقية ووطنية وعالمية، لان لبنان ظهر امام العالم كمساهم كبير في معالجة ازمة النازحين، لكي لا نصل الى جيل كامل غير متعلم ومعرض للمنزقات ومنها الارهاب. لذلك يكمن دورنا الانساني في تهيئة هؤلاء للعودة الى بلدهم والمساهمة في اعادة اعمارهم.



وزير التربية والتعليم العالي مروان حمادة.

في لبنان، حيث اختلط لبعض الوقت الاستيعاب بالقوى المسلحة والادارة والتعليم. ثم جاءت غابة من التشريعات لتعقد عمل الوزارة والمدارس، ولتنشئ طبقات متنوعة من المدرسين والمعلمين، مختلفة من حيث مستوى اجازاتهم ورواتبهم، فاختلط الحابل بالنابل. وجاء القانون 46 لسلسلة الرتب والرواتب ليحاول تسوية الاوضاع والحقوق معاً، لكنه ترك ثغراً تتعلق بالمتقاعدين والفروقات بين حاملي اجازات تعليمية وجامعية وغيرها في القطاعات المتعددة للتعليم الرسمي والمهني والتقني، ناهيك بملف ضخم اسمه "المستعان بهم"، بعضهم يعلم لبنانيين وسوريين قبل الظهر، والبعض الاخر يعلم سوريين بعد الظهر.

■ كيف تعملون على حل المشكلة لاسيما مشكلة المتقاعدين؟

□ حللنا مشكلة المتقاعدين بالتجديد لهم سنة، في تسوية مع وزير المال بالنسبة الى تحسين اجر الساعة وفق اقتراح وضعته بنفسه، وهو في مستوى زيادة 4 الاف ليرة للساعة في انتظار موافقة وزير المال على قيمة الزيادة. المهم انهم سيقبضون رواتبهم قريباً. اما تثبيت المتقاعدين، فهو يتعلق بوضع تشريعات جديدة، وساحاول خلال الفترة الباقية من عمر المجلس النيابي الحالي ان نقر هذه التشريعات في الهيئة العامة، ومنها قانون لا بد منه لتثبيت الفائزين في امتحانات مجلس الخدمة المدنية بين عامي 2015 و2016. علماً ان القطاع التعليمي في حاجة الى زيادة في عدد المعلمين الذين يدخلون كلية التربية ويتم تثبيتهم في الملاك، نتيجة التطور الحاصل حالياً والمترقب لاحقاً في القطاع.

■ ماذا عن مشكلة المدارس المجانية التي تدعمها وزارة التربية والبعض يسمونها دكاكين تعليمية؟

□ لا، ليست كلها دكاكين. هناك مدارس مجانية خاصة كثيرة موجودة لدى كل الطوائف، ومعظمها يوفر تعليماً

الوظائف الجديدة
ادت الى نقص كبير
في كادر الوزارة

■ كم يبلغ عدد ملاك الوزارة حالياً؟
□ يبلغ عدده نحو 42 الف موظف اداري واستاذ مع المتقاعدين. هناك من نسميهم "المستعان بهم" الذين يتولون تدريس النازحين. لكن المشكلة ان قانون سلسلة الرتب والرواتب اوقف التوظيف والتعاقد مع فترة مؤقتة، وكلما احتجنا الى التعاقد مع معلمين اصبح لزاماً الطلب من مجلس الوزراء اصدار قرار لتلبية الحاجات النوعية.

■ ما هي ابرز مشكلات القطاع التربوي؟
□ مشكلة مطالب المعلمين في كل المراحل الرسمية، الابتدائي والمتوسط والثانوي والمهني، والتعليم الخاص، ومشكلة ارتفاع الاقساط، تطبيق القانون 515 الذي ينظم موازنات المدارس ويقسمها بين رواتب وتطوير المباني وتفعيل الصيانة، وهو يتعلق ايضاً بدور لجان الاهل المعنية بتوقيع موازنات المدارس التي لا تمر من دون توقيعها والا تذهب الى القضاء او قضاء العجلة.

■ ما هو حجم الاعباء على الوزارة؟
□ تعاظمت الاعباء الادارية والمالية واللوجستية نتيجة النزوح وانضمام

نحو 300 الف تلميذ سوري الى القطاع التعليمي الرسمي، بين تعليم رسمي نظامي وتعليم غير نظامي، اي التعليم في مكان الاقامة سواء في القرى او في المخيمات. هناك "نظام التعليم المسرع" للتلامذة الذين انقطعوا عن التعليم بسبب الحرب، ونحن نقوم بتأهيلهم ليواكبوا مستوى اعمارهم ولينضموا الى النظام العام لاحقاً. نحن نعزز بانه مهما كانت الظروف والصعوبات، نهىء بين النازحين جيلاً نتمنى ان يعيد اعمار القطر السوري الشقيق عند انتهاء الازمة.

■ كيف تصف مشكلة المعلمين وطرق حلها؟
□ مشكلة المعلمين تتراكم تداعياتها منذ الاستقلال اساساً، وبعد الحرب الاثيمة



NICOLAS MORHEJ
Since 1947



أسعار خاصة لعسكريي الأمن العام



Jdeideh: Main Branch - 01 875444
Hazmieh: City Center - 01 283851
Chouefat: The Spot - 05 815122
Dora: City Mall - 01 897848

www.rovina.com

الضرورة. بعد التدقيق في موازنات المدارس، ومعالجة الاوضاع المادية للمدارس حالة بعد حالة، فاذا ارادت واستطاعت الدولة ضخ مبلغ بقيمة 120 مليار ليرة للمساعدة على اجتياز السنة الاولى مثلما طالب غبطة البطريرك الماروني، فانا لا امانع، لكن اريد ان اذكر بان التعليم الرسمي موجود لمن يريد تعليما مكفولا وغير مدفوع.

■ لكن ثمة شكوى من تدني مستوى التعليم الرسمي؟
□ تطوير القطاع الرسمي التعليمي جار، وكان سيسير بوتيرة اكبر لولا العبء المفاجيء لعدد كبير من الطلاب السوريين يزيد عن عدد الطلاب اللبنانيين. فكما هو السؤال هو الجواب، لا بد من احترام القانون، ولا بد من جدولة الاعباء، ولا بد من ايجاد الضوابط والمراقبة.

■ حرية التعليم مكفولة في الدستور، لكنها تحولت الى مشكلة لها خلفيات وجذور طائفية ومناطقية. كيف تقارب وزارة التربية هذه المسألة؟

□ صحيح ان حرية التعليم مكفولة في الدستور، والدولة اللبنانية لا تقصر في مساعدة الموظفين الاداريين والعسكر والقضاة وغيرهم بمساعدات مدرسية سخية، وهي تقوم من جهة بتعليم رسمي مجاني للابتدائي والمتوسط، وتمول - وهذه مفارقة - موظفيها ومعلميها لوضع اولادهم في مدارس خاصة. ثمة امور كثيرة تجمعت لتجعل ملف التربية والقطاع التعليمي الذي يضم مليوناً و200 الف تلميذ وطالب مدرسي وجامعي، وليس لدينا الا 200 الف فرصة عمل في القطاعين العام والخاص، هو القطاع الاكثر تأثراً على مستقبل لبنان واقتصاده. هذا الملف يوجب تخصيص جلسات لمجلس الوزراء طالبت بها ولم احصل عليها، لكني قلتها في احدى الجلسات اني لم استفز احدا بهذا الطلب، بل اردت حماية الجميع بدءاً من الطلاب واهلهم وصولاً الى حماية الحكومة من تداعيات قد تضع الانتظام الاجتماعي في خطر.

مشكلة التوازن الاقتصادي. الاهل في هذه الحالة الاقتصادية الرديئة، حيث لم تتلازم زيادة الرواتب في القطاع العام مع اي حركة رواتب للقطاع الخاص، يواجهون مشكلة سيولة حادة ولا يستطيعون في معظم الاحيان اللحاق بالتضخم الحاصل بالاسعار عموماً، والاقساط المدرسية خصوصاً. لذلك كان اقتراحي لحل مشكلة الزيادة رفع مشروع قانون الى مجلس الوزراء لم يبت حتى الان، يقضي بجدولة الزيادات على الاقساط على ثلاث سنوات، مع حفظ حقوق الاساتذة كاملة في نهاية السنوات الثلاث، وعدم ادخال اي زيادة على الاقساط الا الزيادة الناعمة وفق

مقبولا وبكلفة مقبولة. لكن عدم تعيين عدد كاف من المفتشين التربويين يجعل الرقابة على هذه المدارس صورية برغم محاولات التفتيش المركزي مشكورا تغطية هذا القطاع. يبلغ متوسط كلفة المدارس المجانية بين 80 و85 مليار ليرة، اي ما نسبته بين 2% او 3% من موازنة وزارة التربية. لكنها توفر فرص تعليم لنحو 110 الاف تلميذ وفي مناطق نائية وهذا رقم كبير. يجب معالجة ملفها بالرقابة الدائمة من دون تصنيف عشوائي مسبق بين دكان ومدرسة محترمة.

■ ارتفعت الصرخة بسبب مشكلة الاقساط وطلب المعلمين في القطاع الخاص زيادة رواتبهم؟

□ مشكلة الاقساط في القطاع الخاص ناجمة عن تداعيات قانون السلسلة على القطاع الخاص، وحيث تتلازم حرية التعليم من جهة ووحدة التشريع مع القطاع العام من جهة اخرى. وحدة التشريع تعود الى عام 1956، وانا لن اقبل كوزير للتربية بالفصل بين القطاعين العام والخاص، وقد وقفت مع الاساتذة ونقاباتهم، الا انني اعترف ان المدارس - ليس كلها وليس تلك التي زادت اقساطها سنة فسنة - تواجه



لا وجود الا للمدير العام في المديرية العامة للتعليم العالي.